ملخص بيان المعلومات

التجاري وفا بنك

إصدار سندات تابعية لأجل لامحدود مع آلية لامتصاص الخسائر

وإلغاء أداء قسائم الفوائد بمبلغ إجمالي قدره 500 000 000 درهم

	الشطر "A" غير المدرج	الشطر "B" غير المدرج
الحد الأقصى	**500 000 000** درهم	**500 000 000** درهم
عدد السندات	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	100 000 درهم	100 000 درهم
الأجل	أجل لا محدود	أجل لا محدود
سعر الفائدة	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على المنحنى الثانوي لنسب السوق المرجعية لسندات الخزينة لأجل 10 سنوات كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 نونبر 2018 أي 3,38% . تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين **5,88%** و **5,98%** بالنسبة للعشر السنوات الأولى.	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا ، اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) يحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 نونبر 2018 أي 2,44% . تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين **4,74%** و **4,84%** بالنسبة للسنة الأولى
علاوة المخاطرة	بين **250** و **260** نقطة أساس	بين **230** و **240** نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية	
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 21 إلى 25 دجنبر 2018 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على مستثمرين مؤهلين خاضعين للقانون المغربي كما هم محددين في هذا البيان للمعلومات.

الهيئة المكلفة بالتوظيف

التجاري وفا بنك Attijariwafa bank

الهيئة المكلفة بتسجيل العملية

Attijari Intermédiation

ATTIJARI Intermédiation

الهيئة الأستشارية

Attijari Finances Corp.

Attijariwafa bank CORPORATE FINANCE

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم1- 93- 212 والصادر في 21 شتنبر 1993، كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ28 نونبر 2018 تحت المرجع VI/EM/30/2018 .

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28 نونبر 2018 بالتأشير على البيان الخاص بالمعلومات الخاصة بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، تم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى أن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود يخضع لمخاطر انخفاض القيمة الإسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد

يوضع بيان المعلومات رهن تصرف العموم حسب الكيفيات التالية :

- ✓ في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدارالبيضاء. الهاتف : 05.22.29.88.88 ؛
- ✓ في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدارالبيضاء. الهاتف :05.22.47.64.35 .

كما يوضع بيان المعلومات رهن إشارة العموم الموقع الإلكتروني الهيئة المغربية لسوق الرساميل **(www.ammc.ma).**

القسم الأول : تقديم العملية

I. أهداف العملية

يواصل التجاري وفابنك تنفيذ استراتيجيته التنموية :

- على الصعيد الدولي، لاسيما من خلال :
  - ✓ مواصلة تعزيز حضوره في المغرب العربي وتطوير أنشطته في وسط وغرب إفريقيا ؛
  - ✓ إطلاق المرحلة الثانية من التطور الإفريقي للمجموعة من خلال التواجد في بعض الدول الناطقة بالإنجليزية والتي تحظى بمؤهلات قوية ؛
- على الصعيد المحلي من خلال تعميم التعامل البنكي وتمويل المشاريع الكبرى للمملكة وتمويل خدمات التقسيط عبر قروض السكن وتجهيز الأسر.

ويكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفابنك ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1.

II. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 500.000.000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500.000.000 درهم.

ويخصص هذا الإصدار سواء في السوق الأولية أو الثانوية للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكمها:

- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والتي تسمح سياستها الاستثمارية بالاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود
- الشركات المالية[1]،
- مؤسسات الائتمان
- شركات التأمين وإعادة التأمين
- صندوق الإيداع والتدبير
- هيئات المعاشات والتقاعد.

[1] المشار إليها في المادة 20 من القانون رقم 12-130

لا ينبغي على ماسكي الحسابات وشركات البورصة والوسطاء الماليين الآخرين بأي حال من الأحوال قبول أوامر الشراء (في السوق الثانوية) السندات موضوع هذا البيان للمعلومات المعبر عنها من طرف مستثمرين آخرين غير المستثمرين المؤهلين المبينة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للتجاري وفابنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة و تأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعدموافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الإسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- 3

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5 000 سند تابعي لأجل لا محدود**
القيمة الإسمية الأصلية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مبكر، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	**من 21 إلى 25 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	**27 دجنبر 2018**
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية.
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات** بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على المنحنى الثانوي لنسب السوق المرجعية لسندات الخزينة لأجل 10 سنوات، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 نونبر 2018، أي % 3,38 . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 250 و 260 نقطة أساس، أي بين 5,88% و 5,98% . وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي السعر لأجل 10 سنوات المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل على الأقل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب فترة الاكتتاب (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات, في صحيفة للإعلانات القانونية , داخل أجل 5 أيام عمل على الأقل قبل

	التاريخ السنوي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسباني)
علاوة المخاطرة	**بين 250 و 260 نقطة أساس**
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في **27 دجنبر** من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي **27 دجنبر** إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال . ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدى مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي تصدرها التجاري وفا بنك. كل قرار إلغاء سوف يهم مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل. ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه في: - يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازه الإداري - تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛ - لا يمكن للمبلغ الأصلي للسندات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛ - تنتمي الأدوات إلى مرتبات أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛ - لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من مرتبة الديون؛ - لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من مرتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛ - تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛ - تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛ - لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛ - لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

	- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛ - لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و - لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة. في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية تحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك. ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف لتجاري وفابنك بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها ألية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة سيتم تفعيله بما يتنا سب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المبكر ") .
التسديد المبكر	يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المبكر إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المبكر فور اتخاذ قرار التسديد المبكر مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته. لا يجوز للمصدر التسديد المبكر الكلي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة CET 1 الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات. يمنع على التجاري وفابنك إجراء الشراء الاستردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حال كانت نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من

	المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، طيلة فترة التسديد، سيجرى هذا الأخير على أساس القيمة الاسمية الأولية للسندات. وكل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي ، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ الاسترداد. ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، لطالما القيمة الاسمية تم تخفضها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترداد وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .
امتصاص الخسائر	تخفض قيمة السندات[2] كلما أصبحت نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجة، على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) . ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) . وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% على أساس فردي أو موطد. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل بالبورصة اعتبارا

المشار إليها في المادة 20 من القانون رقم 12-130

لتجاري وفابنك بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من صافي أرباحه مما سيحسن من أمواله الذاتية.

	من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات. لا يجب بأي حال من الأحوال على ماسكي الحسابات وشركات البورصة والوسطاء الآخرين قبول أوامر شراء (في السوق الثانوية) للسندات موضوع هذا البيان للمعلومات المعبر عنها من طرف المستثمرين من غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. ▪ تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 بإصدار سندات تابعية لأجل محدود بمبلغ 500 مليون درهم.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	بموجب السلطات المخولة له من طرف المجلس الإداري المنعقد بتاريخ23 نونبر 2018، وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة التجاري وفا بنك مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لـ شطري هذا الإصدار الذين تم تجميعهم في كتلة وحيدة. علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق **المحكمة المختصة**	القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**500 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**5 000 سند تابعي لأجل لا محدود**
القيمة الإسمية الأصلية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100% أي 100 000 درهم**
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مبكر، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	**من 21 إلى 25 دجنبر 2018** مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	**27 دجنبر 2018**
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية.
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لنسب السوق المرجعية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 نونبر 2018 أي 2,44% . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 230 و 240 نقطة أساس، أي ما بين 4,74% و 4,84% . وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل على الأقل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 230 و 240 نقطة أساس (يتم تحديدها في ختام فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 5 أيام عمل على الأقل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ لمراجعة السعر.
طريقة حساب السعر المرجعي	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا(أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
علاوة المخاطرة	**بين 230 و 240 نقطة أساس**
تاريخ تحديد أسعار الفائدة	تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 دجنبر من كل سنة. ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل بالبورصة قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر.
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 27 دجنبر إذا كان هذا

الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال .

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدى مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لجميع حاملي السندات لأجل لا محدود التي تصدرها التجاري وفا بنك. كل قرار إلغاء سوف يهم مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه في:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازه الإداري

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن للمبلغ الأصلي للسندات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبات أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من مرتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من مرتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل

	قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية تحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك. ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف لتجاري وفابنك بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها ألية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة سيتم تفعيله بما يتنا سب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/**360** يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".
تسديد رأس المال	يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المبكر ") .
التسديد المبكر	يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المبكر إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المبكر فور اتخاذ قرار التسديد المبكر مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته. لا يجوز للمصدر التسديد المبكر الكلي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة CET 1 الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات. يمنع على التجاري وفابنك إجراء الشراء الاسترادي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حال كانت نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، طيلة فترة التسديد، سيجرى هذا الأخير على أساس القيمة الاسمية الأولية للسندات. وكل تسديد مبكر (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي ، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد. ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، لطالما القيمة الاسمية تم تخفضها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة

	محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترداد وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .
امتصاص الخسائر	تخفض قيمة السندات[3] كلما أصبحت نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) . ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) . وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% على أساس فردي أو موطد. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل بالبورصة اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك

[3] سيسمح أي انخفاض محتمل في القيمة الإسمية للسندات للتجاري وفابنك بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من صافي أرباحه مما سيحسن من أمواله الذاتية.

	المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات. لا يجب بأي حال من الأحوال على ماسكي الحسابات وشركات البورصة والوسطاء الآخرين قبول أوامر شراء (في السوق الثانوية) للسندات موضوع هذا البيان للمعلومات المعبر عنها من طرف المستثمرين من غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. ▪ تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 بإصدار سندات تابعية لأجل محدود بمبلغ 500 مليون درهم.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	بموجب السلطات المخولة له من طرف المجلس الإداري المنعقد بتاريخ23 نونبر

	2018، وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة التجاري وفا بنك مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لـ شطري هذا الإصدار الذين تم تجميعهم في كتلة وحيدة. علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	28/11/2018
2	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة للإعلانات القانونية	04/12/2018
3	فتح فترة الاكتتاب	21/12/2018
4	إغلاق فترة الاكتتاب	25/12/2018
5	التسديد/التسليم	27/12/2018
6	نشر نتائج العملية في صحيفة للإعلانات القانونية	27/12/2018

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

I. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدارالبيضاء 20 000
الهاتف/ الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attijariwafabank.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	«تهدف الشركة للقيام ، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة ، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر ، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري : ▪ تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى ، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد ، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ ▪ خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. ▪ منح القروض بمختلف أشكالها ، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. ▪ استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل وديعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات و الضمانات وقسيمات الفوائد أو الربيحات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ ▪ قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ ▪ القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الريع أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ ▪ القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ ▪ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعة ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقا للقوانين الجاري بها العمل. وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»
رأسمال الشركة إلى غاية	2 035 272 260 درهم محرر بالكامل ، مكون من 203 527 226 سهم بقيمة إسمية

30/06/2018	قدرها 10 دراهم.
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على المؤسسة المصدرة	باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 17-95 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 78-12و20-05 ؛ بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 193-14-1الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي); باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 و 09-43؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 كما تم تعديله وتتميمه بقرار من وزارة الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 الصادر في 7 أبريل 2010 كما تم تعديله وتتميمه بقرار من وزارة الاقتصاد والمالية رقم **14-30** الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) ؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ▪ منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ ظهير شريف 3-95-1 صادرفي 24 شعبان 1415 بتنفيذ القانون رقم35-94 .المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ▪ ظهير شريف رقم 1.96.246 صادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ منشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30 يناير 1996 المتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي.
النظام الجبائي	يخضع التجاري وفا بنك ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة[4]

إلى غاية 30 يونيو 2018، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 260 272 035 2 درهم، موزع على 226 527 203 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم الممتلكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		**156 752 855**	**77,02%**	**77,02%**
1-1المدى	**زاوية زنقة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء**	**97 433 137**	**47,87%**	**47,87%**
2-1 شركات التأمين		**33 059 222**	**16,24%**	**16,24%**
مجموعة التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعاضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زنقة ابو عنان - الرباط	15 597 202	7,66%	7,66%
الملكية المغربية للتأمين- الوطنية	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 683 942	1,32%	*1,32%*
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن- الدارالبيضاء	13 226 583	6,50%	6,50%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدارالبيضاء	1 551 495	0,76%	0,76%
3-1 مؤسساتيون آخرون		**26 260 496**	**12,90%**	**12,90%**
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,76%	1,76%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	4 405 769	2,16%	2,16%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100شارع عبد المومن - الدارالبيضاء	7 860 780	3,86%	3,86%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض – ص.ب 38 20 الرباط	10 417 416	5,12%	5,12%
2- مساهمون أجانب		**10 715 614**	**5,26%**	**5,26%**
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لا كاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,26%	5,26%
3- أسهم حرة		**36 058 757**	**17,72%**	**17,72%**
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و اخرون	غير مطبقة*	34 726 943	17,06%	17,06%
أجراء البنك	غير مطبقة*	1 331 814	0,65%	0,65%
المجموع		**203 527 226**	**100,00%**	**100,00%**

[4] باتت المدى المساهم المرجعي في رأسمال التجاري وفا بنك في حدود 47,87 % ، نتيجة بالأساس لعملية دمج الشركة الوطنية للاستثمار لمجموعة أونا في 31 دجنبر 2010.

III. مجلس إدارة التجاري وفا بنك

إلى غاية 30 يونيو 2018، يشرف على التجاري وفا بنك مجلس إدارة يتكون من 9 أعضاء ويترأسه السيد محمد الكتاني

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين*	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني رئيس مجلس الإدارة	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
سيجر يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020
المدى يمثلها السيد حسن الورياغلي الرئيس المدير العام	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد عبد المجيد التزلاوي عضو مجلس الإدارة،	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أيمن تود عضو مجلس الإدارة،	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة، مدير عام مساعد سانتوسا هولدينغ	2018	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد عابد يعقوبي سوسان عضو مجلس الإدارة، رئيس مجموعة التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعاضدية المركزية المغربية للتأمين	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألدو أولسيسي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
مجموعة سانطندير يمثله السيد مانويل فاريلا مدير عام مساعد	2014	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019
السيدة وفاء جسوس كاتبة المجلس	2000	-

المصدر : التجاري وفا بنك - * تعيين أو تجديد مدة الانتداب

IV. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

إلى غاية 30 يونيو 2018، يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك كما يلي :

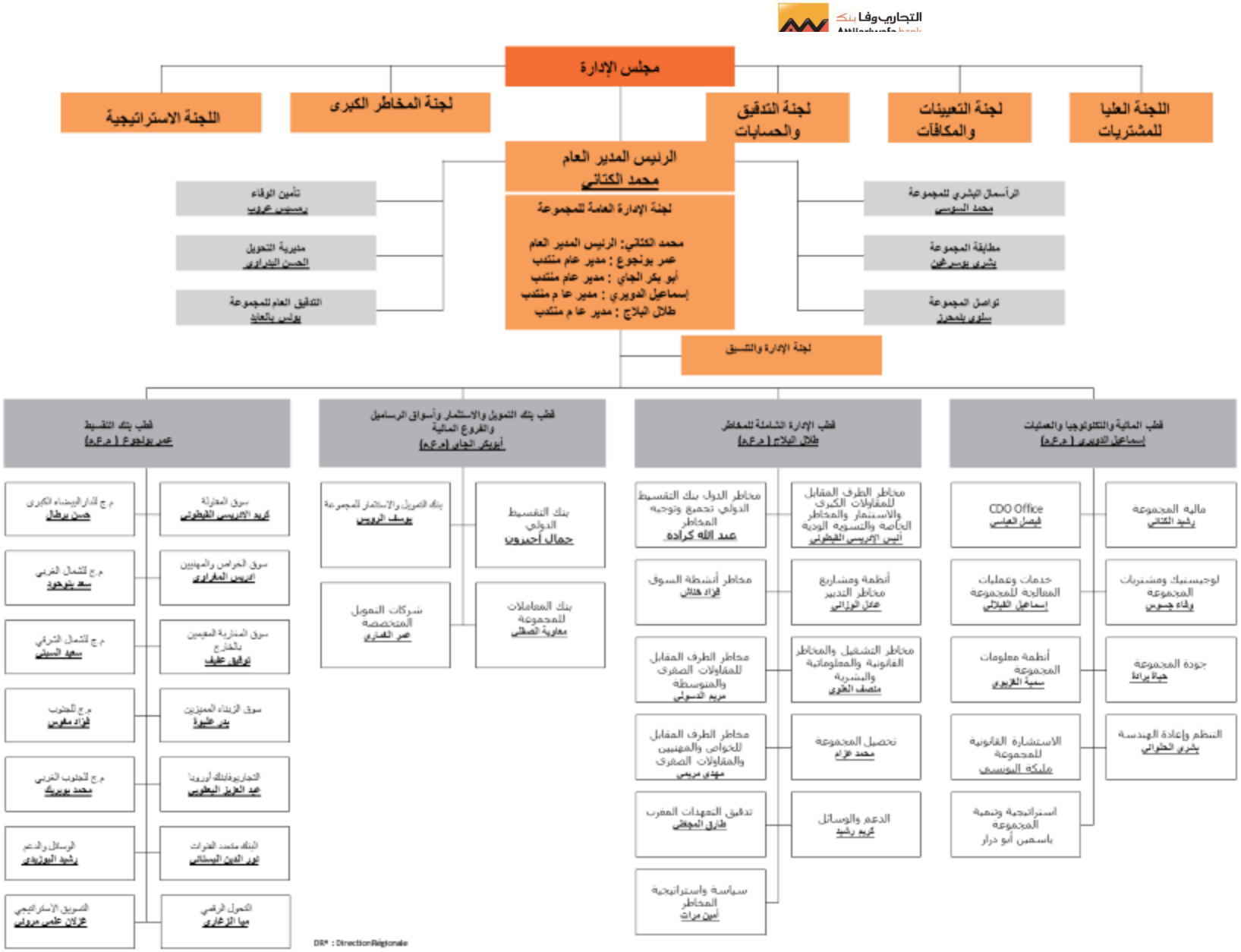
التجاري وفا بنك
مجلس الإدارة
اللجنة الاستراتيجية
لجنة المخاطر الكبرى
لجنة التدقيق والحسابات
لجنة التعيينات والمكافآت
اللجنة العليا للمشتريات
الرئيس المدير العام
محمد الكتاني
لجنة الإدارة العامة للمجموعة
محمد الكتاني: الرئيس المدير العام
عمر يونجوع : مدير عام منتدب
أبو بكر الجاي : مدير عام منتدب
إسماعيل الدويري : مدير عا م منتدب
طلال البلاج : مدير عا م منتدب
تأمين الوفاء
يوسف كروب
مديرية التحويل
الحسن البدراوي
التدقيق العام للمجموعة
يونس بالعايد
الرأسمال البشري للمجموعة
محمد السويسي
مطابقة المجموعة
بشرى بوسرغين
تواصل المجموعة
سلوى بلمحجوب
لجنة الإدارة والتنسيق
قطب بنك التقسيط
عمر يونجوع (م.ع.م)
قطب بنك التمويل والاستثمار وأسواق الرساميل والفروع المالية
أبوبكر الجاي (م.ع.م)
قطب الإدارة الشاملة للمخاطر
طلال البلاج (م.ع.م)
قطب المالية والتكنولوجيا والعمليات
إسماعيل الدويري (م.ع.م)
سوق المقاولة
كريم الادريسي القيطوني
سوق الحواس والمهنيين
ادريس العمراوي
سوق المنارة المعيمين بالخارج
توفيق عليف
سوق الزيدان المميزين
بدر عليوة
التجاريوفابنك أوروبا
عبد العزيز اليعقوبي
البنك متعدد القنوات
نور الدين البوسطاتي
التحول الرقمي
مريا الزعناري
م.ج لدار البيضاء الكبرى
حسن برطال
م.ج للشمال الغربي
سعد بنوحود
م.ج للشمال الشرقي
سعيد السباعي
م.ج للجنوب
فؤاد مفوس
م.ج للجنوب الغربي
محمد بوبريك
الوسائل والدعم
رشيد الموزناوي
التسويق الإستراتيجي
عزالدين علمي مروان
بنك التمويل والاستثمار للمجموعة
يوسف الروبس
شركات التمويل المتخصصة
عمر الفاسي
بنك التقسيط الدولي
جمال أحمرون
بنك المعاملات للمجموعة
معاوية الصقلي
مخاطر الدول بنك التقسيط الدولي تجميع وتوجيه المخاطر
عبد الله كراده
مخاطر أنشطة السوق
فؤاد هنداش
مخاطر الطرف المقابل للمقاولات الكبرى والمتوسطة
مريم السوسي
مخاطر الطرف المقابل للخواص والمهنيين والمقاولات الصغرى
مهدي مريمي
تدقيق التعهدات المغرب
طارق المجطي
سياسة واستراتيجية المخاطر
أمين مرات
مخاطر الطرف المقابل للمقاولات الكبرى والاستثمار والمخاطر الخاصة والتسوية الودية
أنيس الإدريسي القيطوني
أنظمة ومشاريع مخاطر التدبير
عادل الوزاني
مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية
منصف الفوي
تحصيل المجموعة
محمد عزام
الدعم والوسائل
كريم رشيد
CDO Office
فيصل العباسي
خدمات وعمليات المعالجة للمجموعة
إسماعيل الدلائي
أنظمة معلومات المجموعة
سمية القريوي
الاستشارة القانونية للمجموعة
ملكة المونسيف
استراتيجية وتنمية المجموعة
ياسمين أبو درار
مالية المجموعة
رشيد الكتاني
لوجيستيك ومشتريات المجموعة
وفاء جسوس
جودة المجموعة
حياة براطة
التنظم وإعادة الهندسة
بشرى الحلواني
DR* : Direction Régionale

V. نشاط التجاري وفا بنك

V.1. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

	205	2016	2017	التطور 15/16	التطور 16/17	النصف 1 من 2018	التطور ن 1 /17 18
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)	**35 049**	**40 716**	**35 622**	**16,2%**	**-12,5%**	**30 382**	**-14,7%**
تحت الطلب	11 025	10 211	6 724	-7,4%	-34,1%	5 300	-21,2%
لأجل	24 025	30 505	28 898	27,0%	-5,3%	25 082	-13,2%
حقوق على الزبناء (C2)	**164 250**	**174 927**	**179 238**	**6,5%**	**2,5%**	**189 961**	**6,0%**
قروض الخزينة وللاستهلاك	49 066	49 639	45 876	1,2%	-7,6%	48 501	5,7%
قروض للتجهيز	54 607	56 336	61 961	3,2%	10,0%	65 933	6,4%
القروض العقارية	54 570	56 253	59 193	3,1%	5,2%	61 969	4,7%
القروض الأخرى	1 652	7 971	7 693	>100,0%	-3,5%	6 732	-12,5%
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	-	-	-	Ns	0,0%	2190	>100,0%
الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن	3 051	3 323	3 040	8,9%	-8,5%	2 978	-2,0%
فوائد مستحقة للاستلام	1 304	1 407	1 475	7,8%	4,9%	1 659	12,5%
مجموع القروض (C1) + (C2)	**199 300**	**215 642**	**214 860**	**8,2%**	**-0,4%**	**220 343**	**2,6%**

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك –حسابات مجمعة

إلى غاية 30 يونيو 2018، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك 220,3 مليار درهم، أي بتطور نسبته 2,6% مقارنة مع متم سنة2017. ويعزى هذا التطور لتحسن جاري ديون الزبناء بنسبة 6,0% لتصل حوالي 190,0 مليار درهم مع متم يونيو 2018 كما عوض تحسن جاري الديون على الزبناء انخفاض الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 14,7% (- 5,2 مليار درهم) خلال الفترة المعتبرة.

وبرسم السنة المالية 2017 ، انخفض جاري قروض التجاري وفابنك بنسبة 0,4% مقارنة مع 2016، ليبلغ 214,9 مليار درهم. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 2,5% (+ 4,3 مليار درهم) ليصل إلى 179,2 مليار درهم مع متم 2017، وتراجع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 12,5% (- 5,1 مليار درهم) ليناهز 35,7 مليار درهم مع متم 2017. وتعزى هذه الوضعية لتراجع جاري الحقوق تحت الطلب بنسبة 34,1% (- 3,5 مليار درهم) وتراجع جاري الحقوق لأجل بنسبة 5,3% (- 1,6 مليار درهم) في سنة 2017.

في 2016، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك أزيد من 215,6 مليار درهم، بتطور نسبته 8,2% (+ 16,3 مليار درهم) مقارنة مع 2015. ويفسر هذا التطور بتحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 6,5% (+ 10,7 مليار درهم) ليصل إلى حوالي 174,9 مليار درهم مع متم 2016، وارتفاع الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها لتصل إلى 40,7 مليار درهم مع متم 2016, وأعقب هذه الوضعية تطور جاري الحقوق لأجل بنسبة 27,0% (+ 6,5 مليار درهم) والذي حد منه تراجع الحقوق تحت الطلب بنسبة 7,4% (- 814 مليون درهم) خلال الفترة المعتبرة.

2.V. تطور الودائع

تطور جاري ديون الزبناء خلال الفترة المعتبرة على الشكل التالي :

	2015	2016	2017	التطور 15/16	التطور 16/17	النصف 1 من 2018	التطور 1 ن 17/ 18
ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)	**29 870**	**21 792**	**27 433**	**-27,0%**	**25,9%**	**38 926**	**41,9%**
تحت الطلب	12 281	6 749	6 578	-45,0%	-2,5%	3 806	-42,1%
لأجل	17 589	15 044	20 855	-14,5%	38,6%	35 121	68,4%
ديون تجاه الزبناء (D2)	**200 959**	**208 834**	**225 369**	**3,9%**	**7,9%**	**222 881**	**-1,1%**
حسابات تحت الطلب دائنة	122 338	129 556	141 414	5,9%	9,2%	142 237	0,6%
حسابات الادخار	25 875	26 911	27 861	4,0%	3,5%	28 202	1,2%
ودائع لأجل	43 521	38 366	39 040	-11,8%	1,8%	36 808	-5,7%
حسابات دائنة أخرى	8 303	13 248	16 370	59,6%	23,6%	14 968	-8,6%
فوائد مستحقة للأداء	922	753	683	-18,4%	-9,3%	667	-2,4%
مجموع الديون (D1+D2)	**230 829**	**230 626**	**252 802**	**-0,1%**	**9,6%**	**261 807**	**3,6%**

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك –حسابات مجمعة

إلى غاية 30 ، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 222,8 مليار درهم، أي بانخفاض نسبته -1,1% (- 2,5 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة2017. ويعزى هذا التطور أساسا لانخفاض الودائع لأجل بنسبة -5,7% (-2,2 مليار درهم) ، بفعل سياسة البنك في سنة 2018، المتمثلة في تخفيض تكاليف مواردها وخفض حصتها في السوق من حيث الودائع لأجل. ويفسر هذا التطور كذلك بانخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بحوالي -1,4 مليار درهم لتبلغ أزيد من 14,9 مليار درهم مع متم يونيو 2018 . من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 41,9% (+11,5 مليار درهم) ، ليبلغ 38,9 مليار درهم مع متم يونيو 2018 . ويظل ارتفاع جاري الودائع لأجل بمبلغ 35,1 مليار درهم في يونيو 2018 أهم عامل لهذا التطور.

وبرسم السنة المالية 2017، بلغت ودائع الزبناء حوالي 225,4 مليار درهم، بتطور نسبته 7,9% (+ 16,5 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2016. وذلك أساسا بفعل ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 9,2% (11,9 مليار درهم) لتناهز 141,4 مليار درهم وارتفاع حسابات الادخار بنسبة 3,5% (+950 مليون درهم) لتصل إلى أزيد من 27,9 مليار درهم وتحسن الودائع لأجل بنسبة 1,8% (+674 مليون درهم) لتبلغ أزيد من 39 مليار درهم مع متم سنة 2017. وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان تطورا نسبته 25,9%، ليبلغ حوالي 27,4 مليار درهم إلى غاية متم 2017. يعزى هذا التوجه لارتفاع الودائع لأجل بنسبة 38,6% (+5,8 مليار درهم) وانخفاض طفيف للودائع تحت الطلب (-171 مليار درهم) التي بلغت 6,6 مليار درهم إلى غاية متم 2017.

مع متم السنة المالية 2016، بلغت ودائع الزبناء حوالي 208,8 مليار درهم، بتطور نسبته 3,9% (+ 7,9 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2015. وسجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 27,0% (- 8,1 مليار درهم) ، ليبلغ حوالي 21,8مليار درهم إلى غاية متم 2016. ويعود هذا التراجع لانخفاض جاري الودائع تحت الطلب بنسبة 45% (- 5,5 مليار درهم) وانخفاض جاري الودائع لأجل بنسبة 14,5%(- 2,5 مليار درهم).

VI. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

VI.1. الحصيلة 2015 – النصف الأول 2018

الأصول	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
القيم النقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	**5 576 214**	**7 303 483**	**9 142 735**	**10 002 461**	**8 331 441**
ديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة	**35 049 487**	**40 715 628**	**35 621 804**	**40 115 751**	**30 381 789**
تحت الطلب	11 024 654	10 210 911	6 724 299	8 255 143	5 299 537
لأجل	24 024 833	30 504 718	28 897 505	31 860 608	25 082 252
حقوق على الزبناء	**164 250 424**	**174 926 696**	**179 237 875**	**178 253 958**	**187 766 282**
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	49 066 222	50 168 125	46 406 692	49 678 093	49 002 403
قروض التجهيز	54 606 691	57 207 000	62 898 671	60 821 719	67 077 588
قروض عقارية	54 570 189	56 254 850	59 194 993	57 970 907	61 971 492
قروض أخرى	1 652 113	11 296 721	10 737 519	9 783 239	9 714 799
حقوق مكتسبة يشراء الفواتير	**1**	**1**	**1**	**1**	**2195634**
سندات المعاملة والتوظيف	**53 428 916**	**46 121 087**	**59 555 810**	**61 467 283**	**72 792 543**
سندات الخزينة وقيم مماثلة	37 038 022	25 251 542	38 338 338	43 544 746	50 481 478
سندات الدين الأخرى	1 294 142	2 204 321	6 092 873	2 772 275	4 018 815
سندات الملكية	15 096 752	18 665 224	15 124 599	15 150 262	18 292 250
أصول أخرى	**3 785 551**	**5 453 551**	**3 782 194**	**6 175 577**	**4 298 781**
سندات الاستثمار	**6 089 132**	**5 969 166**	**6 840 219**	**6 989 531**	**6 805 090**
سندات الخزينة وقيم مماثلة	6 089 132	5 969 166	6 840 219	6 989 531	6 805 090
سندات الدين الأخرى	0	0	0	0	18828746
سندات المساهمة و استعمالات مماثلة	**13 761 859**	**13 644 919**	**19 104 819**	**19 008 899**	**17 840 165**
ديون تابعية	**0**	**0**	**0**	**0**	**988581**
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار	**1 262 341**	**238 965**	**395 093**	**370 160**	**377 285**
أصول ثابتة غير ملموسة	**1 897 711**	**1 812 149**	**2 087 698**	**1 877 714**	**2 023 760**
أصول ثابتة ملموسة	**3 019 011**	**3 340 980**	**3 602 994**	**3 547 803**	**3 593 001**
مجموع الأصول	**288 120 647**	**299 526 626**	**319 371 242**	**327 809 138**	**337 394 352**

بآلاف الدراهم

الخصوم	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
القيم النقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**29 870 277**	**21 792 115**	**27 432 674**	**33 988 500**	**38 926 211**
تحت الطلب	12 281 017	6 748 610	6 578 787	3 079 741	3 805 651
لأجل	17 589 260	15 043 506	20 853 887	30 908 759	35 120 560
ودائع الزبناء	**200 959 041**	**208 833 653**	**225 368 841**	**218 148 428**	**222 881 212**
حسابات دائنة تحت الطلب	122 356 505	130 692 299	145 722 889	141 279 929	143 024 020
حسابات التوفير	26 010 094	27 020 923	27 988 582	27 277 292	28 330 037
ودائع لأجل	44 289 925	40 328 997	41 552 032	39 158 969	40 966 051
حسابات أخرى دائنة	8 302 517	10 791 434	10 105 338	10 432 238	10 561 104
أوراق مديونية مُصْدَرَة	**7 048 901**	**7 592 398**	**5 878 938**	**7 546 393**	**5 893 272**
أوراق مديونية قابلة للتداول مصدرة	7 048 901	7 592 398	5 878 938	7 546 393	5 893 272
اقتراضات سندية مصدرة	0	0	0	0	0
أوراق مديونية أخرى مُصْدَرَة	0	0	0	0	0
خصوم أخرى	**6 096 756**	**10 052 514**	**7 080 313**	**16 268 531**	**16 593 243**
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	**2 761 704**	**3 165 024**	**3 253 154**	**3 299 759**	**3 270 874**
مخصصات احتياطية مقننة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
ديون تابعية	**10 760 507**	**12 770 020**	**13 319 651**	**13 115 958**	**12 611 932**
فوارق إعادة التقييم	**420**	**420**	**420**	**420**	**420**
أقساط مرتبطة بالرأسمال	**24 916 000**	**26 350 000**	**30 843 500**	**30 843 500**	**32 457 500**
الرأسمال	**2 035 272**	**2 035 272**	**2 035 272**	**2 035 272**	**2 035 272**
المساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)	**0**	**0**	**0**		
مرحل من جديد (+/-)	**6 351**	**160**	**468**	**468**	**389**
صافي الأرباح في انتظار التخصيص (-/+)	**0**	**0**	**0**	**0**	
صافي الأرباح للسنة المالية (+/-)	**3 665 418**	**6 935 048**	**4 158 011**	**2 561 909**	**2 724 027**
مجموع الخصوم	**288 120 647**	**299 526 626**	**319 371 242**	**327 809 138**	**337 394 352**

بآلاف الدراهم

VI.2. حساب العائدات والتكاليف 2015 – النصف الأول 2018

حساب العائدات والتكاليف	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
I. عائدات الاستغلال البنكي					
فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان	1 093 373	966 137	1 030 084	502 023	490 902
فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء	9 201 032	8 941 326	8 926 121	4 351 395	4 648 587
فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية	482 483	347 179	305 196	167 961	124 260
عائدات على سندات الملكية	1 419 320	4 587 637	1 512 834	1 255 677	1 253 336
عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	394 119	301 048	23 726	11 546	12 411
عمولات على تقديم خدمات	1 355 915	1 493 786	1 635 220	770 445	846 773
عائدات بنكية أخرى	4 903 198	5 002 750	4 288 009	2 172 527	2 281 636
المجموع I	**18 849 440**	**21 639 862**	**17 721 190**	**9 231 574**	**9 657 905**
II. تكاليف الاستغلال البنكي					
فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان	799 578	436 578	592 376	254 114	390 613
فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء	2 936 838	2 718 007	2 451 394	1 184 354	1 249 848
فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة	282 806	246 466	207 086	108 289	88 285
تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار	359 451	241 802	30 853	12 916	17 805
تكاليف بنكية أخرى	3 629 997	3 761 407	2 936 757	1 551 032	1 631 765
المجموع II	**8 008 670**	**7 404 260**	**6 218 466**	**3 110 705**	**3 378 316**
III. صافي الإيرادات المصرفية	**10 840 770**	**14 235 602**	**11 502 724**	**6 120 869**	**6 279 589**
عائدات الاستغلال غير البنكية	162 247	104 797	52 074	20 334	53 118
تكاليف الاستغلال غير البنكية	0	0	3 469	3 469	7
IV. التكاليف العامة للاستغلال					
تكاليف المستخدمين	1 854 299	1 929 338	2 068 105	1 010 088	1 068 509
الضرائب والرسوم	119 315	119 829	122 812	63 029	63 570
تكاليف خارجية	1 723 759	1 804 780	1 885 578	919 785	933 759
تكاليف عامة أخرى للاستغلال	21 229	15 649	18 863	9 609	18 410
إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	403 363	415 918	412 389	193 135	216 815
المجموع IV	**4 121 965**	**4 285 515**	**4 507 747**	**2 195 646**	**2 301 063**
إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحصيل					
إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	1 724 473	1 529 038	1 338 046	590 763	633 282
الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحصيل	563 457	351 404	970 324	153 242	50 043
إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية	486 528	529 771	489 406	149 877	122 803
المجموع V	**2 774 458**	**2 410 213**	**2 797 776**	**893 882**	**806 128**
استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة					
استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة	791 275	807 898	1 310 261	302 532	218 731
تحصيل الديون الهالكة	69 391	44 317	62 564	22 072	20 949
استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى	240 470	201 756	673 172	318 674	100 582
المجموع VI	**1 101 136**	**1 053 971**	**2 045 997**	**643 278**	**340 262**
الأرباح الجارية VII	**5 207 730**	**8 698 642**	**6 291 803**	**3 691 484**	**3 565 771**
عائدات غير جارية	5 442	11 999	695	260	7830
تكاليف غير جارية	94 764	191 171	530 893	299 279	3 564
VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب	**5 118 408**	**8 519 470**	**5 761 605**	**3 392 465**	**3 570 037**
الضرائب على النتيجة	1 452 990	1 584 422	1 603 594	830 556	846 010
IX. صافي الأرباح للسنة المالية	**3 665 418**	**6 935 048**	**4 158 011**	**2 561 909**	**2 724 027**

بآلاف الدراهم

I. القوائم التركيبية للحسابات المجمعة للتجاري وفا بنك

I.1. الحصيلة الموطدة 2015 – النصف الأول 2018

	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	12 580 486	14 141 202	18 224 849	16 096 082	19 972 202
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	58 297 966	50 454 731	65 875 084	61 802 784	67 250 720
أدوات التغطية المشتقة	0	0	0	0	0
أصول مالية متاحة للبيع	33 000 427	35 701 001	39 266 654	37 995 496	0
السلفيات و الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	21 179 662	22 625 866	25 304 396	28 131 961	19 782 190
السلفيات و الديون على الزبناء	252 918 815	271 627 179	285 995 046	281 851 516	291 604 732
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	0	0	0	0	0
الاستثمارات الممتلكة حتى أجل الاستحقاق	7 916 008	8 015 501	8 746 253	8 846 111	0
الضريبة المستحقة الدفع -أصول	395 789	39 319	123 659	80 743	42 750
الضريبة المؤجلة - أصول	516 412	539 849	636 262	572 318	2 949 532
حسابات التسوية وأصول أخرى	7 973 730	7 585 194	8 674 655	9 927 208	12 197 273
أصول غير جارية موجهة للتفويت	893 528	87 538	2 672 478	2 318 055	0
مساهمات المؤمن لهم في أرباح مؤجلة	98 622	2 066 502	114 322	85 743	0
حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	102 952	94 908	106 949	94 097	116 420
العقارات الاستثمارية	1 875 923	2 020 107	2 247 468	2 310 972	2 210 380
الأصول الثابتةغير الملموسة	1 708 144	1 683 656	5 550 721	5 578 556	5 942 925
الأصول الثابتة الملموسة	4 953 082	5 428 512	2 125 180	1 595 655	2 311 755
فوارق الشراء	6 667 144	6 655 000	9 996 150	9 832 805	9 975 378
مجموع الأصول	**411 078 691**	**428 766 067**	**475 660 126**	**467 120 102**	**490 471 710**
الخصوم					
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	165 236	160 715	97 064	110 927	9 292
الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	1 090 129	1 033 814	716 739	993 970	513 544
أدوات التغطية المشتقة	0	0	0	0	0
الديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	32 511 095	28 282 255	37 651 602	39 711 263	44 976 709
ديون تجاه الزبناء	274 514 736	286 264 527	316 210 403	306 844 870	321 257 311
سندات المديونية المُصْدَرة	13 743 666	11 243 383	11 120 406	12 768 983	12 144 846
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	0	0	0	0	0
الضريبة الجارية -خصوم	296 624	709 425	613 644	316 305	367 853
الضريبة المؤجلة - خصوم	1 782 425	2 340 944	2 576 416	2 434 696	2 175 643
حسابات التسوية وخصوم أخرى	8 848 300	9 881 260	10 728 982	12 847 249	14 851 031
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	0	0	0	0	0
المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين	23 873 972	25 960 939	28 634 562	27 409 907	31 869 785
المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف	1 513 117	1 771 087	1 734 104	1 861 863	2 734 249
إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان	153 865	141 392	129 252	133 152	155 356
ديون تابعية	11 356 370	13 565 244	14 645 903	14 072 831	13 831 014
رأس المال و احتياطات مرتبطة	10 151 765	10 151 765	10 151 765	10 151 765	10 151 765
احتياطات موطدة	24 905 872	30 861 381	33 246 804	33 549 293	30 089 365
- حصة المجموعة	*21 420 642*	*25 059 651*	*27 337 070*	*27 389 250*	*25 845 262*
- حصة الأقليات	*3 485 230*	*5 801 729*	*5 909 734*	*6 160 043*	*4 244 103*
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	871 352	744 812	818 514	649 225	1 897 799
صافي الأرباح للسنة المالية	5 300 168	5 653 125	6 583 965	3 263 803	706 951
- حصة المجموعة	*4 501 781*	*4 757 421*	*5 390 902*	*2 629 904*	*1 190 848*
- حصة الأقلية	*798 387*	*895 705*	*1 193 064*	*633 899*	*3 446 150*
مجموع الخصوم	**411 078 692**	**428 766 067**	**475 660 126**	**467 120 102**	**490 471 710**

بآلاف الدراهم

I.1. حساب العائدات والتكاليف الموطد 2015 – النصف الأول 2018

	2015	2016	2017	ن الأول 2017	ن الأول 2018
فوائد وعائدات مماثلة	17 336 355	17 117 126	18 819 180	8 912 951	10 234 227
فوائد وتكاليف مماثلة	5 935 421	5 504 228	5 910 854	2 730 420	3 386 301
هامش الفوائد	**11 400 934**	**11 612 899**	**12 908 326**	**6 182 531**	**6 847 926**
عمولات محصلة	4 566 042	4 991 813	5 405 347	2 562 698	2 856 037
عمولات مدفوعة	525 758	573 539	618 350	317 206	342 032
هامش على العمولات	**4 040 284**	**4 418 274**	**4 786 997**	**2 245 492**	**2 514 005**
صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	2 944 577	3 063 010	3 329 684	1 452 093	1 604 197
صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع	183 561	347 472	576 110	474 878	533 139
نتيجة أنشطة السوق	**3 128 139**	**3 410 482**	**3 905 794**	**1 926 971**	**2 137 336**
عائدات الأنشطة الأخرى	6 482 827	7 174 835	7 925 769	3 911 505	4 020 556
تكاليف الأنشطة الأخرى	6 055 166	6 943 163	7 882 109	3 764 485	4 225 926
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	**18 997 018**	**19 673 327**	**21 644 776**	**10 502 014**	**11 293 897**
التكاليف العامة للاستغلال	7 959 562	8 246 893	9 043 552	4 352 004	4 692 101
مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	851 162	896 005	937 293	444 119	553 806
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**10 186 295**	**10 530 429**	**11 663 931**	**5 705 892**	**6 047 990**
تكلفة المخاطرة	-2 217 045	-2 001 359	-2 168 124	-912 803	-1 026 814
نتيجة الاستغلال	**7 969 250**	**8 529 070**	**9 495 808**	**4 793 089**	**5 021 176**
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	12 471	3 538	16 488	2 665	6 129
صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى	122 573	54 596	23 361	6 822	47 201
تغيرات قيم فوارق الاقتناء	-	-	0	0	0
االأرباح قبل احتساب الضرائب	**8 104 295**	**8 587 204**	**9 535 657**	**4 802 576**	**5 074 506**
ضرائب على الأرباح	2 804 127	2 934 078	2 951 691	1 538 773	1 628 354
صافي الأرباح	**5 300 168**	**5 653 125**	**6 583 965**	**3 263 803**	**3 446 152**
الأرباح خارج المجموعة	798 387	895 705	1 193 064	633 899	649 289
صافي الأرباح حصة المجموعة	**4 501 781**	**4 757 421**	**5 390 902**	**2 629 903**	**2 796 863**

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

I. مخاطر أسعار الفائدة والصرف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم **6/G/2001** .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وتدبير المخاطر ؛
- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصرف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

✓ تتبع شهري للتعرض لمخاطر الصرف يسمح بحساب القيمة المقدرة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصرف في المؤسسة ؛

✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصرف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحاليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المقدرة للمخاطرة VaR[5] من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة **RISKMETRICS** التي طورتها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المقدرة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

ويفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المقدرة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المقدرة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعية الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

I-1 مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

يعرض الجدول التالي الوضعيات إلى غاية متم يونيو 2018 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	الوضعية	القيمة المعرضة للمخاطرة ليوم واحد	القيمة المعرضة للمخاطرة لعشرة أيام
الصرف	-852 368	1 240	3 920
سندات الملكية	126 136	3 281	10 374
السندات و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	59 778 445	40 056	126 669

بالدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

I.2-مخاطر الصرف

إن كل مؤسسة بنكية معرضة لمخاطرة الصرف التي تستمد أصولها من مختلف الأنشطة البنكية (مساهمات، فروع بالخارج، قروض بالعملات الأجنبية، سندات بالعملات الأجنبية، اقتراضات بالعملات الأجنبية، مقايضات، خيارات الصرف، الصرف لأجل، ...). ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطورا غير إيجابي لنسب الصرف المستقبلية وتحقق بالتالي انخفاضا لهامشها التوقعي . ويمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية متم يونيو 2018 كما يلي :

العملات	الوضعية بالعملات	الأسعار	مقابل القيمة (بآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
EUR	198 758,00	11,07	2 200 131,81	0,61%
USD	265 865,00	9,50	2 525 717,50	0,82%
GPB	1 292,00	12,49	16 131,91	0,00%
CAD	1 315,00	7,17	9 427,63	0,00%
CHF	-488,00	9,57	-4 668,65	0,00%
JPY	-576 229,00	0,09	-49 440,45	-1,77%
DKK	2 638,00	1,49	3 917,96	0,01%
NOK	4 539,00	1,17	5 288,39	0,01%
SEK	5 161,00	1,06	5 468,08	0,02%
SAR	-319,00	2,53	-808,06	0,00%
AED	1 751,00	2,59	4 528,61	0,01%
KWD	42,00	31,38	1 317,83	0,00%
TND	-4 277,00	3,63	-15 524,65	-0,01%
DZD	3 485,00	0,08	281,24	0,01%
LYD	51,00	7,56	385,50	0,00%

بالآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2018 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 22,694 مليار درهم موزعة كما يلي :

	أقل من 3 أشهر	3 أشهر -6 أشهر	أطول من 6 أشهر
التغطية (بآلاف الدراهم)	**12 200 012**	**2 007 232**	**8 486 837**

المصدر : التجاري وفابنك

I.3 - تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنيوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في على مجموعة من نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملة التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاذ الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

II مخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنيوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن ان تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلمة من جهة و المتطلبات تحت الطلب قصيرة الأمد والتعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts
31 دجنبر 10	94,16%	+2,68 pts
31 مارس 11	87,02%	-7,14 pts
30 يونيو 11	95,04%	+8,02 pts
31 دجنبر 11	95,40%	0,36 pt
30 يونيو 12	80,56%	-14,84 pts
31 دجنبر 12	81,63%	1,07 pt
31 دجنبر 13	70,18%	-11,45 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليوز 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60% ، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019 .

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التاريخ	معامل السيولة قصير الأمد	التطور
31 دجنبر 14	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 15	114,00%	-6,0 pts
31 دجنبر 15	178,40%	+58,4 pts
30 يونيو 16	131,40%	+17,3 pts
31 دجنبر 16	142,00%	-13,0 pts
30 يونيو 17	120.00%	-11.4 pts
31 دجنبر 2017	147.00%	+5,0 pts
30 يونيو 2018	118,00%	-2,0 pts

المصدر : التجاري وفا بنك

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطرة الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحية الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

III تدبير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطرة الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحية الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر .

توزيع تعهدات المؤسسة [6]

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين.

ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك مع متم دجنبر 2017على الشكل التالي:

:

- تمثل المؤسسات المالية 17,0% (مقابل 17% إلى غاية 31 دجنبر 2017). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10,0% من المجموع (مقابل 10% إلى غاية 31 دجنبر 2017) والإنعاش العقاري حوالي 6% (مقابل 6% إلى غاية 31 دجنبر 2017)

[6] المصدر : التجاري وفا بنك

حسب الأطراف المقابلة

بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنويع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة.

وتشكل التركيزات المحتملة للمخاطر موضوع دراسة منتظمة يترتب عنها عند الاقتضاء عمليات تصحيحية.

ويتجلى هذا التنويع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية **30** يونيو **2018**

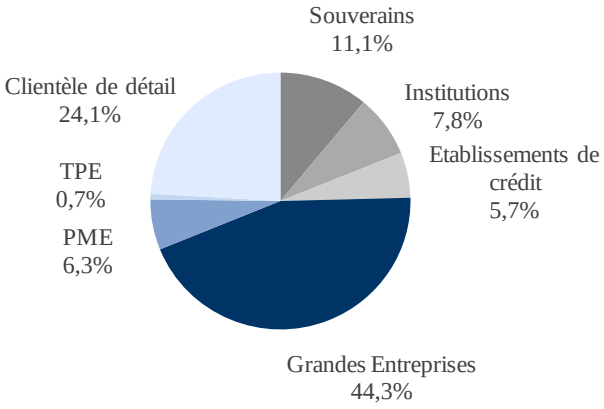

المصدر : التجاري وفا بنك * من غير المقاولات الصغرى

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة 76,0%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية **30** يونيو **2018**

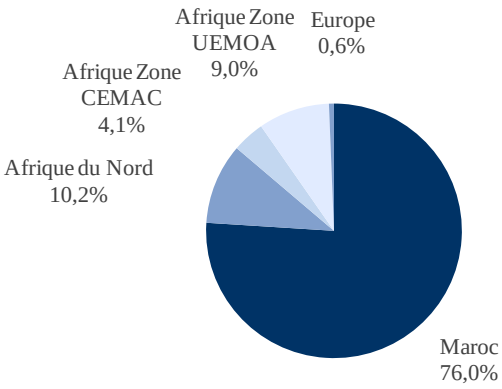

المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 " . هكذا، ترتكز مقاربة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقترض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي ويأخذ بعين الاعتبار الرأي البشري.ومن حيث الوثائق، يجب تنميط نظام التنقيط وإجراءاته العملية. ويجب على الخصوص أن يعالج بعض الجوانب بشكل معمق كالتنويع في المحفظة و معايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر.

ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب ، ج ، د ، ه ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010 ، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". و فضلا عن العناصر المالية ، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة . ويمنح التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب ، ج ، د ، ه ، و، ز, ح)

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية :

- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- ترتكز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي ؛

✓ يرتكز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاولة وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛

✓ يرتكز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاولة. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات ؛

✓ يرتكز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.

- ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل ؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...) ؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التنقيط الدولية ؛

- استعمال التنقيط الداخلي : يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة ؛
- تحيين التنقيط : يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة ، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
- نظام التنقيط هو نظام ديناميكي، ويتوخى من مراجعته السنوية
- وبخصوص مراقبة جودة المخاطر ، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.

في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء ، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. ويظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكلا على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء

- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :
  - ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى د
  - ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف من هـ إلى ز ؛
  - ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح (المشكوك فيها، التراضي ، التوطيد ، التحصيل ، التموين)

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
ه	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية **30 يونيو *2018**

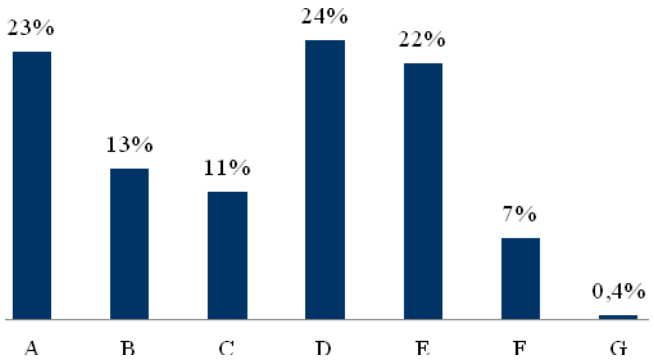

المصدر : التجاري وفابنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتدأ العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) .

وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2019.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية نهاية يونيو 2018 :

	القيمة المحاسبية الإجمالية	القيمة الراهنة	قيمة التسديد	فائض القيمة الكامنة	نقصان القيمة الكامنة	المخصصات الاحتياطية
سندات المعاملة	**72 566 993**	**72 566 993**	-	-	-	-
سندات وقيم مماثلة	50 425 489	50 425 489	-	-	-	-
سندات	101 175	101 175	-	-	-	-
سندات حقوق أخرى	3 785 624	3 785 624	-	-	-	-
سندات الملكية	18 254 705	18 254 705	-	-	-	-
سندات التوظيف	**250 959**	**221 922**	-	**21 450**	**29 037**	**29 037**
سندات وقيم مماثلة	54 849	54 849	-	2 760	-	-
سندات	129 528	129 528	-	5 696	-	-
سندات حقوق أخرى	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	66 582	37 545	-	12 994	29 037	29 037
سندات الاستثمار	**6 738 347**	**6 738 347**	-	-	-	-
سندات وقيم مماثلة	6 738 347	6 738 347	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات حقوق أخرى	-	-	-	-	-	-

المصدر : التجاري وفا بنك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الراهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة ، يتم تشكيل مخصص احتياطي.

IV المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2015 – يونيو 2018

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة 2015 – يونيو 2018

	2015	2016	2017	التطور 16-15	التطور 17/16	النصف الأول 2018	التطور 2017- النصف الأول 2018
الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) (1)	22 142	27 154	23 861	22,6%	-12,1%	24 049	0,8%
الأموال الذاتية التنظيمية (2)	26 610	32 662	30 209	22,7%	-7,5%	32 533	7,7%
المخاطر المرجحة (3)	210 337	229 322	237 420	9,0%	3,5%	240 480	1,3%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) / (3)	**10,53%**	**11,84%**	**10,05%**	**+1,31 pt**	**-1,79 pt**	**10,00%**	**-0,05 pt**
نسبة الملاءة (2) / (3)	**12,65%**	**14,24%**	**12,72%**	**+1,59 pt**	**-1,52 pt**	**13,53%**	**+0,80 pt**

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات مجمعة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطد للمعايير الدولية للجنة بازل و تنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق و التشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2007) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .

ويتعين على مجموعة التجاري وفابنك على أساس فردي وموطد احترام :

- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛

كما يتعين على مجموعة التجاري وفابنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحنى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقا من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواحترازية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطد. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل12 شهرا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطد خلال 18أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة يونيو 2017- دجنبر 2019

	دجنبر17	يونيو 18	دجنبر18 F	يونيو 19 F	دجنبر 19 F
الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)	23,86	24,05	27,03	27,51	27,73
الأموال الذاتية من الفئة 2	6,35	8,48	8,05	9,68	10,05
الأموال الذاتية التنظيمية (2)	**30,21**	**32,53**	**35,08**	**37,19**	**37,78**
المخاطر المرجحة (3)	237,42	240,48	246,97	253,22	259,29
نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)	**10,05%**	**10,00%**	**10,94%**	**10,86%**	**10,70%**
نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)	**12,72%**	**13,53%**	**14,20%**	**14,69%**	**14,57%**

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات على أساس فردي

ويعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية* للتجاري وفا بنك في الفترة يونيو 2017- دجنبر 2019

	دجنبر17	يونيو18	دجنبر18 F	يونيو 19 F	دجنبر 19 F
الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)	35,66	35,99	39,35	39,90	41,61
الأموال الذاتية من الفئة 2	10,13	10,92	11,11	11,55	11,81
الأموال الذاتية التنظيمية (2)	**45,79**	**46,91**	**50,47**	**51,45**	**53,42**
المخاطر المرجحة (3)	368,64	372,72	387,24	401,63	416,18
نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)	**9,67%**	**9,66%**	**10,16%**	**9,93%**	**10,00%**
نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)	**12,42%**	**12,59%**	**13,03%**	**12,81%**	**12,84%**

المصدر : التجاري وفا بنك – على أساس حسابات موطدة

Vتدبير مخاطر الدول

أنجزت هيئة مخاطر الدول خلال السنة المالية 2016 بدعم من مستشار خارجي دراسة بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول. وهمت هذه الدراسة :

- تشخيص المنظومة الموضوعة وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع قياس بتجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقاربة تدريجية.

إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتقنين وتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول.

منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر.

وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛

- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعه هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدراهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدا تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 43,4% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2016 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4 ، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار اقتناء مصارف إفريقية تابعة للمجموعة ؛

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس – **31** دجنبر **2017**

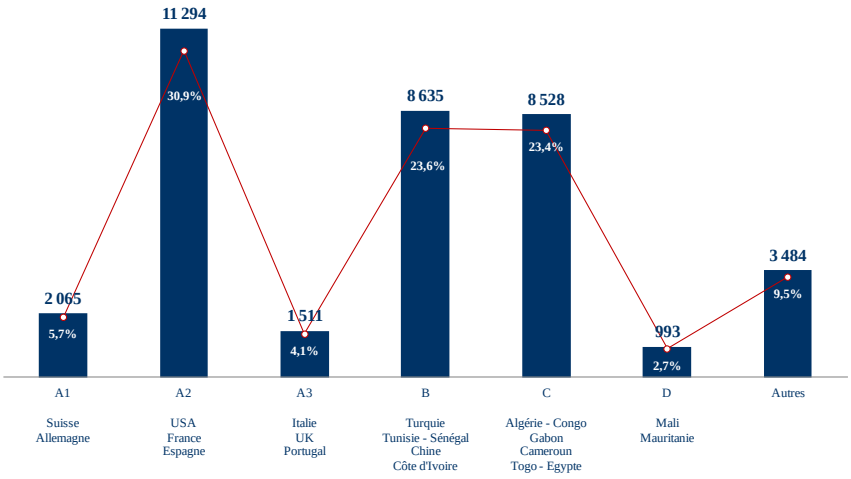

المصدر : التجاري وفا بنك

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
- إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم" في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز و فيتش و كوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك و أدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
- إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقاربة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيطات الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.

- إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقاربة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
- يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
- تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
- تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
- اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.

وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول

المصدر : التجاري وفا بنك

VI مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط.

مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر ترتكز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها.

ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر

خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة.

VII. تركيز المخاطر على المستفيد نفسه

مخاطر التركيز الائتماني هي المخاطر الكامنة في التعرض لمجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل أن تتسبب في خسائر كبيرة ، في حالة تقصير هذه الأطراف المقابلة ، والتي يمكن أن تهدد القوة المالية للمؤسسة أو قدرتها على مواصلة الأنشطة الأساسية.

وفقاً للتعميم رقم 3 / 2001 / G بشأن نسبة تقسيم المخاطر القصوى لمؤسسات الائتمان ، يجب على المؤسسات الائتمانية في جميع الأوقات ، على أساس فردي وموحد ، أن تمتثل لنسبة قصوى تبلغ 20٪ بين، من ناحية ،الإجمالي من المخاطر التي يتم تكبدها على نفس المستفيد تعين معدل الترجيح وفقًا لدرجة المخاطر ، باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ، ومن ناحية أخرى ، صافي حقوق الملكية.

يستخدم هذا المعامل لتحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والسيطرة عليها.

VIII المخاطر المرتبطة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعية لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. هذه تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه

الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه). ومن ناحية أخرى يجدر التذكير بأنه لا توجد أية مقارنة معيارية في السوق المغربية لتقييم شروط السندات موضوع هذا الإصدار، وخصوصا مقارنة مع علاوة المخاطر المقدمة؛

- المخاطر المرتبطة بتعقد الأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حال بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي على القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي يجعل تعقيد هذه السندات من عملية تدبيرها أو تثمينها أمرا معقدا ؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ويمكن للمصدر ألا يمارس خيار التسديد الذي يتمتع به ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : بشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعية لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الإسمية. وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في حدود المبالغ المتوفرة. في حالة انخفاض القيمة الاسمية، لا يعتبر المصدر مسؤولا تجاه حاملي السندات في الحد من التوزيعات. وإذا لم يتم احترام النسب التنظيمية المذكورة آنفا، يمكن لبنك المغرب محل او إضافة إلى عقوبات تأديبية ينص عليها القانون 12-103 (القانون البنكي) منع مؤسسة ائتمان من توزيع أرباح الأسهم الموزعة على المساهمين أو الحد منها وذلك طبقا لمقتضيات المادة 91 من القانون البنكي ؛
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة **CET 1)** كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في **6,0%** في إطار بيان المعلومات وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم **14/G/2013** المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق (بعد تأثير ضريبي) بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة **6,0%** من نسبة **CET 1** والأموال الذاتية الفعلية **CET 1** .

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي . ويبلغ مبلغ رفع القيمة الاسمية من صلاحية المصدر ولم يتم تحديدها بشكل محدد.

ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية في لجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
  - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% (نسبة 10,00% على أساس حسابات الشركة و 9,66% على أساس موطد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2018) ؛ ؛
  - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0 % (مقابل نسبة 13,53% على أساس حسابات الشركة و 12,59% على أساس موطد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2018) .

- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة **III** موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

الإضافة إلى ذلك ، في حالة عدم الامتثال للنسب التنظيمية المذكورة أعلاه ، يجوز لبنك المغرب ، بدلاً من ذلك ، أو بالإضافة إلى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون 103-12 (القانون المصرفي) ، حظر أو تقييد التوزيع ، من قبل مؤسسة الائتمان ، توزيعات الأرباح للمساهمين وفقا لأحكام المادة 91 من المذكور أعلاه

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته. ولا يمكن اعتبار إلغاء القسائم كحالة لتخلف المصدر عن الأداء تجاه حاملي السندات موضوع هذا الإصدار.

بيد أنه يمكن للتجاري وفابنك أن يقرر حسب ما يراه لازما الرفع من قيمة القسيمة للأداء التي تصير أكبر من مبلغ القسيمة المحدد طبقا لطريقة الحساب المبينة في هذا البيان للمعلومات. إلا ان الزيادة في الفوائد لا ترتبط بوقوع عدة احداث محددة (كإلغاء القسائم السابقة). كما يمكن ان تكون الزيادة التلقائية في القسائم غير منسجمة مع المصالح الاقتصادية والمالية للمصدر ومساهميه.

علاوة على ذلك، فالمبلغ السنوي للفوائد التي ستؤدى في إطار هذه العملية تظل ضعيفة مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية للبنك وبالتالي فمساهمتها في احترام النسب التنظيمية تبقى محدودة إن لم نقل غائبة. لهذا الغرض، لا يعتزم التجاري وفابنك اللجوء إلى إلغاء أداء مبلغ الفوائد في إطار سياسته لتوجيه المخاطر التنظيمية.

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة CET 1 : يمكن ان ينتج تراجع سبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للشندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع الحوادث أو تطور مادي في محيط أسعار الفائدة ؛
  - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة، لا سيما على مستوى طريقة حساب النسب الاحترازية ؛
  - ✓ ارتفاع في الحصيلة لا يرافقه ارتفاع كاف في مستوى الأموال الذاتية ؛
  - ✓ توزيع استثنائي مهم للأرباح على المساهمين ؛

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا البيان للمعلومات بحكم تعقيدها من متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر ان يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصورا.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا البيان عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
  - ✓ خيار التسديد المبكر ؛
  - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا البيان للمعلومات. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاستعادة من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

تـنـبـيـه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/30/2018 **بتاريخ 28 نونبر 2018.**

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.